كان المطلوب ردًا على نهج الملك وليس على بعض عبارات خطابه

البيان الذي اصدرته القيادة الرسمية والذي حاولت فيه الرد غير المباشر على خطاب الملك تضمن عددا من الامور الايجابية التي وان كانت قد ذكرت مرارا من قبل، الا انها اخذت تنبهت بدرجات مع اشتداد وتيرة "التحرك المشترك" نحو اسركا .

ولهذا فان اعادة التاكيد عليها ليست امرا خارقا او بطوليا ، بل هو اقل ما يقتضيه الواجب والشعور بالمسؤولية تجاه القرارات الاجماعية التي اتخذت في الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني. ومع ذلك فان اعادة التاكيد على الثوابت الوطنية، وخاصة اعادة ذكر التمسك بالدولة الفلسطينية المستقلة ، تعتبر ناحية ايجابية وهامة قياسا على ما كان يجري ويقال خلال فترة "التحرك المشترك" .

لكن هذا التاكيد لا يكفي . فالخلاف الفلسطيني الفلسطيني لم يكن حول الثوابت الوطنية بل حول مناهج العمل من اجلها . وقد عرض الملك حسين بمنتهى الوضوح تصوره لاهداف التحرك المشترك، وطرح شرطه لاستئناف هذا "التحرك" مع القيادة الرسمية وهو اعلانها التخلي عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ومن هنا فان عدم الغاء اتفاق عمان والتخلي عن نهج "التحرك المشترك" والرغبة في ابقاء الجسور مفتوحة مع النظام الاردني تتضمن، بالضرورة، استعدادا للمساومة حول ما لا تجوز المساومة عليه وهو حق تقرير المصير .

وهذه الرغبة كانت وراء عجز بيان القيادة الرسمية عن تقديم خطه عمل في مقابل الخطه التي طرحها الملك حسين في خطابه وتوجه بها الى الجماهير الفلسطينية والاردنية .

وقد حرص الملك حسين، من خلال سماحه لاجهزة اعلامه باذاعة النص الكامل لبيان القيادة الرسمية ، على ابراز هذه المسالة بالذات، واتاحة الفرصة للمقارنة بين ما بطرحه وبين ما تطرحه القيادة الرسمية . وطالما ان هذه القيادة لم تتعرض الى خطة الملك حسين ولم تقل ان هذه الخطة القائمة على الاعتماد على امريكا لن تعيد الارض ، وعلى العكس من هذا، اوحت في بيانها بانها على استعداد للاستمرار في التحرك مع الملك على اساسها، فانها ، اي القيادة الرسمية ، من الناحية العملية تزكي خطة الملك وتقول للجماهير الفلسطينية انها لا تملك خطة اخرى، وكل ما لديها هو انها ـ كما جاء في بيانها ـ "تؤكد بمبدئية راسخة حرصها على تحقيق مسار ايجابي للعلاقة الاردنية الفلسطينية."

من هنا لا يمكن الركون الى التاكيدات عن التمسك بالثوابت الوطنية في ظل الاحتفاظ بنهج اتفاق عمان والتحرك المشترك الذي قاد، في اكثر من حالة، والى التخلي عن بعض هذه الثوابت مثل الدولة الفلسطينية المستقلة ، والتمثيل المستقل المتكافئ لمنظمة التحرير في المؤتمر الدولي .

ولهذا يحق للجميع ان يتساءلوا ما هي الضمانة لعدم تكرار التنازلات السابقة عن بعض "الثوابت الوطنية" اذا ما نجحت وساطات مبارك والحسن الثاني وبعض "الخاطبات" السياسيات المحترفات في الضفة الغربية وقطاع غزه ؟!

وحتى اذا لم تنجح هذه الوساطات وبقيت القيادة الرسمية، استنادا الى بيانها ، في "غرفه الانتظار" فهل يظن ممثلو القيادة الرسمية انهم قادرون على تعزيز مكانة منظمة التحرير ودورها بهذا الموقف ؟!

ان عقدالمقارنات مع حركات اخرى ليس دقيقا، وينجاهل حقيقة ان تلك الحركات لم تكن تتخذ موقف الانتظار، ولم تكن منعزلة عن قوى حركة التحرر العربية والعالمية، ومتحالفة او تسعى للتحالف مع انظمة من طراز النظامين الاردني والمصري !

ان تجربة جميع الشعوب التي ناضلت من اجل التحرر وحققت استقلالها الوطني تشير الى وجود نهجين كانا يتلازمان خلال مسيرتها النضالية، نهج الاعتماد على الجماهير وطاقاتها الثورية ، والتضامن مع القوى الثورية على المستويين الاقليمي والدولي، ونهج السعي لعقد الصفقات الاستسلامية مع المستعمرين . ولم يكن هناك ، ولا يمكن ان يكون بينهما مكان لنهج آخر يضع قدما هنا وقدما هناك .

وقد اكدت هذه التجربة، ذات الصفة العالمية ، ان نهج الاعتماد على الامبريالية ومحاولة عقد الصفقات معها لم يحقق الاستقلال الوطني، بل كانت نتائجه وضع واجهة محلية لاستمرار النفوذ الامبريالي .

واذا كان يجوز عقد المقارنة مع الثورة الجزائرية فلتكن المقارنة بكل شموليتها وليس بالاقتصار على احد شعاراتها . ففي الجزائر ، ايضا، تواجد تيار في حركتها الوطنية يبني الامال على الامبريالية الامريكيه وامكانية قيامها بالضغط على فرنسا ، ولكن التاريخ حكم على هذا التيار بالهزيمه ، وكان الى جانب التيار المناضل بحزم ضد الامبريالية العالمية وليس ضد الامبريالية الفرنسية وحدها .

بشير البرغوثي

ولهذا فان الدعوة الى الوحدة التي جاءت في بيان القيادة الرسمية ليست سوى تكرار لدعوات سابقة لانها تنطلق من نفس الموقع ، موقع اتفاق عمان ، وتستند الى نفس النهج ، نهج "التحرك المشترك"، ولا تاخذ في الاعتبار الاسباب التي ادت الى نشوب الخلافات، والحاجة الى ازالتها ليتوفر المناخ الصحي لتحقيق الوحدة.

لقد كان هناك اتفاق على الثوابت في الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني . ولكن ترجمة هذه الثوابت من قبل القيادة الرسمية في اتفاق عمان، وفي العلاقة مع النظام المصري كانت هي السبب في نشوء الخلافات القائمة .

ولهذا فان ازالة اسباب الخلاف تتطلب الغاء اتفاق عمان، ووقف العلاقات مع النظام المصري، والعودة الى قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ، والى اتفاق الجزائر عدن كمدخل لا بد منه للوصول الى وحدة كفاحية بين مختلف اطراف الحركة الوطنية الفلسطينية . والا فان وحدة تقوم على "الثوابت" والاحتفاظ في نفس الوقت باتفاق عمان ونهجه لن يكتب لها البقاء ، وستكون مجرد تكرار عبثي للماساة في وقت لا يتسع للعبث ، وتجاه قضية لا تحتمل المناورة.

القوى الوطنية الاردنية تدين القانون الانتخابي الجديد في الأردن

"صحيفة الجماهير" القانون يستهدف نزع الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رفضت الاحزاب والتنظيمات الوطنية الاردنية مشروع القانون الانتخابي الجديد الذي سنته الحكومة الاردنية مؤخرا لاجراء انتخابات نيابية في الاردن . ودانت القوى الوطنية في الاردن مساعي النظام الاردني الرامية "الى اجهاض تطلعات الشعب الاردني وطموحاته في حياة نيابية سليمة " .كما وكشفت هذه القوى ، نوايا واجراءات الحكومة الاردنية في القفز على حق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة، من خلال التفاف القانون الانتخابي الجديد على قرارات قمة الرباط في عام ١٩٧٤.

وفي نفس الاطار ، انتقدت صحيفة "الجماهير" التي تصدرها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاردني تجاهل الحكومة الاردنية للاستماع الى آراء المواطنين وملاحظاتهم حول مشروع القانون الجديد .

واضافت "الجماهير" في مقالة تحليلية مطولة للقانون ، حملت عنوان "مشروع قانون الانتخاب الجديد، ابعاده واهدافه ومراميه" "ان الحكومة الاردنية تريد ان تمرر القانون في جو من التستر والتعتيم الاعلامي ، خوفا من انكشاف نواياها واهدافها الخفية السياسية وغير السياسية، وما قد يحدثه ذلك من ردود فعل غاضبة على المستوى المحلي والفلسطيني والعربي .

وهاجمت "الجماهير" بشدة الخطوات الاردنية التي تستهدف نزع صفة التمثيل عن منظمة التحرير الفلسطينية، للشعب الفلسطيني وقالت : "من المعروف ان السلطات الاردنية كانت منذ مدة طويلة تخفي هذا القانون في ادراجها ، ولا تجرؤ على اخراجه لانها تدرك انه يشكل خرقا صارخا لقرارات مؤتمر قمة الرباط (١٩٧٤) ، التي اعتبرت م.ت.ف الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني الذي له الحق في اقامة دولته المستقلة على تراب وطنه . واختيار نواب من الضفة الغربية لمجلس النواب الاردني، بموجب هذا القانون او اي قانون سواه، يشكل تحديا لتلك القرارات ، وخروجا عنها، واعتداء عليها، فرات السلطات انذاك، تأجيل هذا الموضوع وتحين الفرصة المناسبة والظروف المواتية لاخراجه."

واضافت "الجماهير" "وعندما رات حكومة زيد الرفاعي ان هذا الاجراء قد مر في حينه بسلام ، قررت ان تخطو خطوة ابعد نحو تجريد م.ت.ف من حقوقها وصلاحياتها، مستغلة ضعف هذه المنظمة بسبب انقسامها على نفسها، وبسبب مهادنة قيادتها اليمينية للسلطات الاردنية، ومستغلة ظروف المعركة الوطنية الاردنية وتفكك التضامن العربي، والهجمة الامبريالية على المنطقة ومتسترة بالتقارب مع سوريا فاخرجت القانون الذي كان قد اعد مشروعه في عهد حكومة احمد عبيدات واجرت عليه تعديلات زادته سوءا على سوء، وقدمته لمجلس النواب ".

ومن ناحية ثانية، اشارت "الجماهير" الى تنكر قانون الانتخابات الجديد، للحقوق الاساسية للشعب الاردني، التي نص عليها الدستور ، والى الاعتداء الصارخ على حقه في حياة نيابية حرة ، ديموقراطية تجرى في جو من النزاهة والحرية والمساواة وفق قانون انتخاب ديموقراطي تقدمي متطور .

هذا ومن ابرز الملاحظات الانتقادية التي اوردتها "الجماهير" حول رجعية القانون الجديد ما يلي :

ـ القانون الجديد يحرم القوى الوطنية بكل تنظيماتها الحزبية والسياسية من حق ترشيح عناصرها المناضلة الشريفة لعضوية مجلس النواب . وهذا، يعني اخضاع العملية الانتخابية برمتها لاجهزة المخابرات الاردنية .

ـ القانون يبذر بذور التفرقة والنعرة الاقليمية والعشائرية . فقد قسم القانون الجديد المناطق الانتخابية على اساس اقليمي وعشائري، بدلا من الاعتبارات الجغرافية والادارية .

ـ القانون يجرد المراكز السياسية والعمالية الرئيسية في البلاد من المشاركة والتعبير النشيطين في الانتخابات ، وذلك بمنح مراكز : عمان والزرقاء واربد، والتي تضم ٥٥ بالمئة من مجموع سكان الاردن، الاقتراع على ستة مقاعد فقط، من بين ٧٥ مقعدا مخصصة "للضفة الشرقية" !!

ـ القانون الجديد يضيق على الجماهير الشعبية، ويفرض على مرشحيها دفع مبلغ ٥٠٠ دينارا غير مستردة، بالاضافة الى حرمان ٢٥٠ الف شاب الذين تتراوح اعمارهم بين السابعة عشرة والثامنة عشرة من حق الانتخاب .

هذا ودعا الحزب الشيوعي الاردني الجماهير الاردنية وقواها الوطنية الى حشد صفوفها وتصعيد نضالها لارغام السلطات الاردنية على التراجع عن هذا القانون.

ما هو المقصود ؟!

اهتمت وسائل الاعلام الاسرائيلية، دون غيرها، بالتركيز على ماتصفه "بالتوتر العشائري" الذي يسود مدينة نابلس بعد عملية اغتيال المرحوم ظافر المصري.كما تحدثت هذه الوسائل عن استعدادات للانتقام وذلك في اكثر من نشرة اخبارية دون ان تشير الى مصادر معلوماتها . وقد استهجنت مختلف الاوساط في مدينة نابلس ما ورد على لسان عضو الكنيست الاسرائيلي "امنون لين" حول هذا الموضوع ، فقد قال "حمولة المصري ، هي من حيث الاحترام والاهمية اكبرمن ان تواجه اغتيال ظافر بالاستسلام وأنا اراهن على انها مستعدة لتكريس موارد كبيرة وعديدة لاكتشاف المجرمين" . واضاف "ان تقاليد الدم ـ الانتقام مستمرة في الوجود في الضفة الغربيةوهي قريبة من السطح ومن الممكن بسهولة ، العودة الى دائرة الاعدام ١٩٣٦ / ١٩٣٨ المغرغة في اعقاب التوتر القائم اليوم".

ضغوط على مزارعي الجفتلك

نشرت صحيفة "هآرتس" تقريرا للمعلق العسكري "زئيف شيف" اورد فيه مقتطفات من مقابلة مع مسئو ن وزارة الدفاع الاسرائيلية في الضفة والقطاع شلومو غورن. وقد تناولت هذه المقتطفات ما وصفه "بمشاريع تحسين شروط الحياة" من وجهة النظر الاسرائيلية .

وتحدث غورن في هذا المجال عن نشاطات اسرائيلية "لتنظيم مئات المزارعين العرب في الجفتلك بهدف التعاقد مع شركة "اجركسكو" الاسرائيلية لتصدير منتوجاتهم من خلالها . وتاتي هذه النشاطات الاسرائيلية على خلفية القيود الاردنية المفروضة على التصدير الى الاردن .